

بيان صحفي

البنك المركزي يحرر سعر الصرف

والتسعير وفقاً لآليات العرض والطلب

حرصاً من البنك المركزي على تأكيد الثقة في الإقتصاد المصري وتحقيق الإستقرار النقدي إستهدافاً لمستويات أدنى من التضخم، فقد قرر البنك المركزي إتخاذ عدة إجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي من خلال تحرير أسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف إستعادة تداوله داخل القنوات الشرعية وإنهاء تماماً السوق الموازية للنقد الأجنبي، اتساقاً مع المنظومة الإصلاحية المتكاملة التي تتضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة للحكومة الذي يتم الآن تنفيذه بحسم. إن حزمة الإصلاحات النقدية والمالية المتكاملة تمكن الإقتصاد المصري من مواجهة التحديات القائمة وإطلاق قدراته وتحقيق معدلات النمو والتشغيل المنشودة بما يتناسب مع إمكانيات وموارد مصر البشرية والطبيعية والمادية.

وفى هذا الصدد فقد قام البنك المركزي المصري بإتخاذ القرارات التالية إعتباراً من اليوم

٣ نوفمبر ٢٠١٦ :

- ١- إطلاق الحرية للبنوك العاملة في مصر فى تسعير النقد الأجنبي وذلك من خلال آلية الإنترنت .
- ٢- رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤,٧٥% و ١٥,٧٥% على التوالي. ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥,٢٥% وزيادة سعر الإئتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥,٢٥%.
- ٣- السماح للبنوك بفتح فروعها حتى الساعة التاسعة مساءً وأيام العطلة الأسبوعية بغرض تنفيذ عمليات شراء وبيع العملة وصرف حوالات المصريين العاملين في الخارج.

ومن جهة أخرى يؤكد البنك المركزي المصرى على ما يلي:

- ١- لن يتم فرض شروط للتنازل عن العملات الأجنبية.

- ٢- يضمن البنك المركزي أموال المودعين بالجهاز المصرفي بكافة العملات.
- ٣- لا توجد أية قيود على إيداع وسحب العملات الأجنبية للأفراد والشركات.
- ٤- إستمرار حدود الإيداع والسحب السابقة للشركات التي تعمل في مجال استيراد السلع والمنتجات غير الأساسية فقط بواقع ٥٠ ألف دولار خلال الشهر بالنسبة للإيداع وبواقع ٣٠ ألف دولار يوميا بالنسبة للسحب.

وتأتي قرارات البنك المركزي في سياق البرنامج الأوسع للإصلاح المالي والهيكلية الذي أعلنته الحكومة المصرية وجاري تنفيذه بإحكام لتخفيض عجز الموازنة والدين العام من خلال إستكمال إصلاح منظومة الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي وخفض الواردات خاصة الإستيراد العشوائي وزيادة الصادرات وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وبرنامج الطروحات في البورصة المصرية والذي تم مؤخراً إتخاذ العديد من القرارات النافذة بشأنه من قبل المجلس الأعلى للإستثمار. كما يستهدف برنامج الإصلاح تحقيق التوازن المطلوب بين الإجراءات الترشيدية والإحتواء الكامل لآثاره على محدودى الدخل من خلال التوسع في برنامج الحماية الإجتماعية المتكاملة والتزام البنك المركزي بتوفير النقد الأجنبي المطلوب لإستيراد السلع الغذائية الأساسية.

إن قرارات البنك المركزي بتحرير أسعار الصرف تستهدف إستعادة تداول النقد الأجنبي داخل القطاع المصرفي وبالتالي إنهاء حالة الإضطراب فى أسواق العملة بما يعكس قوى العرض والطلب الحقيقية إستهدافاً لإستقرار أسعار الصرف وإستقرار الأسواق.

كما تعد منظومة أسعار الصرف الجديدة جزء من حزمة الإصلاحات التى تدعم غرض البنك المركزى الأصيل المتمثل فى إستهداف التضخم وإستقرار الأسعار على المدى المتوسط ومن هذا المنطلق سيتابع البنك المركزى عن قرب تطورات تطبيق تلك المنظومة لضمان فعاليتها وأنه لن يتوانى عن توظيف كامل أدواته وصلاحياته للحفاظ على إنتظام أسواق النقد وإدارة السيولة والحفاظ على إستقرار مستوى الأسعار فى الأجل المتوسط، كما أنه لن يسمح لأي من الجهات التابعة لإشرافه بعرقلة تطبيق المنظومة الجديدة.

وفي ذات السياق يدعو البنك المركزي جميع المتعاملين فى الأسواق بالتعاون لإنجاح المنظومة بما فيها الصالح العام للإقتصاد المصرى بحيث يتم الإلتزام التام بالتعامل فى النقد الأجنبي من خلال القنوات الرسمية وبالأسعار المعلنة، ذلك مع الأخذ فى الإعتبار أن الإتجار فى النقد الأجنبي خارج القنوات الشرعية أمر يجرمه قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته اللاحقة.

وفى هذا الصدد سيتم بداية من يوم الأحد الموافق ٦ نوفمبر ٢٠١٦ تشغيل مركز إتصال (Hotline) خاص بالبنك المركزى تحت رقم ١٦٧٧٥ يتم من خلاله تلقى شكاوى العملاء فيما يخص الممارسات الخاطئة لوحدات الجهاز المصرفي أو شركات الصرافة فى حالة مخالفة التعليمات الصادرة وبالأخص فى حالة عدم قبول إجراء الإيداعات والسحوبات النقدية بالعملات الأجنبية، أو فى حالة تداول العملة من خلال القنوات غير الشرعية أو بأسعار تختلف عن الأسعار المعلنة ليتم التعامل مع تلك الحالات وفقاً لقواعد البنك المركزى فى حالة المخالفة.

ويعزز البنك المركزي قوة وصلابة الجهاز المصرفى من ناحية ربحيته ومؤشراته الأساسية من سيولة وقوة رؤوس الأموال ونتائج الأعمال، حيث حقق الجهاز المصرفى نمواً فى الأرباح بنسبة ٥٥,٤% فى يونيو ٢٠١٦ بالمقارنة بنفس الفترة للعام السابق بإجمالى صافى أرباح بلغت ٣٣ مليار جنيه مصري وإجمالى أصول بلغت ٣٠٦٧ مليار جنيه مصري، ليستمر فى القيام بدوره فى تمويل خطط التنمية الإقتصادية.

إن سياسات وقرارات البنك المركزي المدروسة بكل الدقة تتبع من إيمانه بدوره الوطني وتقدير قيادته لمسئوليته فى حماية مقدرات الوطن والإسهام فى تمكينه من تخطي أزمته وإنطلاقه بكل قوة ليحقق نمواً متزايداً ومستقبلاً واعداً بالخير والرخاء ويستجيب لطموحات هذا الشعب العظيم.